وردا على مشروع القرار هذا ، اعلن بيغن ان الحكومة الاسرائيلية لم تعترف ابدا بالضفة الغربية وقطاع غزة كمناطق محتلة ، وان « حق الشعب اليهودي في ارض ــ اسرائيل غير قابل للطعن » . ولكن بيغن اضاف ان الحكومة الاسرائيلية لم تقدم على خطوة كهذه ، اي ضم المناطق ، رغم ملاءمة هذه الخطوة ومبادىء الحكومة الاساسية ، « طالما ان المفاوضات حول معاهدة سلام جارية بين اسرائيل وجيرانها » (المصدر نفسه) .

ورغم فشل مشروع القرار هذا في الكنيست ، فان مستوطني ايلون موريه لا زالوا مصرين على تغيير الوضع القانوني للمناطق المحتلة ، كحل لمشكلة مستوطنتهم ، رافضين الانتقال الى الجبل الكبير ، رغم عشرات الملايين من الليرات التي انفقتها الحكومة الحالية من اجل اعداد هذه المنطقة ، لانتقال مستوطنة ايلون موريه اليها . وقد قررت الحكومة الاسرائيلية تأجيل موعد الانتقال الى اجل غير محدد بسبب معارضة المستوطنين ، الامر الذي دعا بعض اصحاب الاراضي العرب في قرية رجيب العربية الى تقديم شكوى جديدة لمحكمة العدل العليا ، التي اصدرت امرا مؤقتا ، يطالب الحكومة بتقديم تعليل لعدم اخلاء المستوطنة ، خلال عشرة ايام (ر.إ.إ ، العدد ١٩٥٦ ، ٧ و ٨ /١/ ١٩٨٠ ، ص١٠ و ١٥) .

في ظل هذا التصلب الداخلي ، يبدو ان اي تغيير في الموقف الاسرائيلي المتصلب ازاء القضايا المختلف عليها في مفاوضات الحكم الذاتي ، يكاد يكون شبه مستحيل ، وبالتالي فان نجاح المفاوضات حول هذا المشروع يتطلب المزيد من التنازلات المصرية ، وفق الاسلوب الذي اتبعه النظام المصري حتى الان . وعلى اي حال ، فان عدم التقدم في المفاوضات حتى الان ، لم يؤثر على ما يبدو ، في مجرى تنفيذ معاهدة السلام بين الطرفين ، خصوصا فيما يتعلق ببدء تطبيع العلاقات بينهما ، الامر الذي اكتسب دفعا جديدا بعد زيارة بيغن الى اسوان . ويبدو ان المسار الاخر ، المذكور سابقا ، والمتعلق بالهدف الاستراتيجي العام لمعاهدة السلام ، ومدى تأثره بالتطورات الاخيرة في المنطقة ، هو الدافع الاساسي المؤثر على مجرى تنفيذ المعاهدة .

الترحيب الاسرائيلي والمصري بالقواعد الاميركية

عرف الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان ، في مقابلة له مع التلفزيون الاميركي اثناء زيارته الاخيرة للولايات المتحدة ، معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر ، « بأنها ليست معاهدة عادية ، اساسها التقليل من عمليات القتل بين العرب واسرائيل ــ وهو امر جيد في حد ذاته ــ وانما هي بداية انشاء تكتل ، على اساس معاد للسوفييت ، بدأه السادات ونحن نؤيده برعاية الولايات المتحدة » (نشر نص المقابلة في معاريف ، ٤/١/١٩٨٠) . واضاف وايزمان قائلا « انني اعتقد ان [معاهدة السلام] هي احدى الحلقات الاولى في سلسلة ... اميركية ، تصلح لمصر واسرائيل ولدول اخرى ، ربما الاردن والمغرب ، وامل ايضا [ان تصلح] للسودان والسعودية . فخلال الاشهر المقبلة .. ستكون هذه الدول صاحبة مصلحة وعامل مشترك مع الولايات المتحدة ، الى حد تكون معه استمرارا لجدار وموقع ضد ما يحدث في افغانستان وطهران » (المصدر نفسه) . وفي مناسبة اخرى اعلن وايزمان « علينا الا نصاب بالذهول ... انني لا ارى الجميع مع الخميني ، ولا ارى العالم العربي الموحد . علينا ان نقرر ما هو جيد بالنسبة لنا ، فمحور اسرائيل ــ مصر هو اساس هام ، ويلزم تطوير السلام ، ليس بأي ثمن ، وانما من خلال رؤية ما يحدث حولنا ، ليس كجيران فقط ، وانما كجزء من هذه المنطقة التي يجب ان يكون الوضع المتغير بها امام انظارنا دائما ... ان خروج ايران (من المحور الاوسع الذي سعت اليه الولايات المتحدة) لا يهدم [اسس هذه السياسة] ، وانما على العكس (كما نقلها عن يوسف حوريف ، معاريف ، ٢١/١٢/١٩٧٩) .

انطلاقا من حديث وايزمان هذا ، يبدو ان مسألة استمرار تنفيذ معاهدة السلام مع مصر ، باتت امرا مفروغا منه ، بينما المراهنة على فشل مفاوضات الحكم الذاتي ، لعرقلة تنفيذ المعاهدة ، تبدو قليلة الاحتمالات . ومن هذا المنطلق ينبغي النظر الى نتائج قمة اسوان التي نجحت في دفع العلاقات الثنائية بين اسرائيل ومصر الى مرحلة التطبيع الكامل تقريبا ، وفشلت في ايجاد حد ادنى من التفاهم حول القضايا المختلف عليها في مشروع الحكم الذاتي .

كذلك يبدو ان التطورات الاخيرة ، في افغانستان